

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

Accounting disclosure of the financial statements according to the financial accounting system

كمال بن موسى

رضا بوعزيز*

مخبر العوالة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 03 – الجزائر

مخبر العوالة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 03 – الجزائر

benmoussakamel@live.fr

redhabouaziz@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/02/09

تاريخ الإستلام: 2022/01/13

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال تناولنا لثلاثة محاور، حيث خصصنا الأول منها للإفصاح المحاسبي، وفي المحور الثاني تطرقنا فيه لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وأما في المحور الثالث عرجنا فيه على دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال هذه الورقة العلمية خلصنا إلى أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات محاسبية تدعم ثقة أصحاب المصالح بعدالة القوائم المالية وذات كفاءة وتلبي مختلف إحتياجاتهم. الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

تصنيف JEL: F65، M40، M41.

Abstract:

This study aimed to identify the accounting disclosure of the financial statements according to the financial accounting system through we dealt with three axes, where we devoted the first of them to accounting disclosure, and in the second axis we dealt with the requirements of accounting disclosure according to the financial accounting system, and in the third axis we referred to the role of the system Financial accounting in activating the accounting disclosure.

Through this scientific paper, we concluded that the accounting disclosure in accordance with the financial accounting system provides accounting information that supports the stakeholders' confidence in the fairness of the financial statements, is efficient and meets their various needs.

Keywords: Accounting disclosure, financial accounting system, financial statements.

Jel Classification Codes : F65 ; M40 ; M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي، وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة وتعتبر المحاسبة المالية من الأدوات الهامة التي تستخدم في تحقيق أهداف التخطيط، الرقابة وتقييم الأداء، حيث يتم استخدام مخرجات المحاسبة المالية بواسطة العديد من المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

وحتى يمكن استخدام هذه المخرجات يجب أن تنتج بمستوى مقبول من الجودة من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، كما تتفاعل البيئة الجزائية بشكل عام تفاعلا ايجابيا مع البيئة الدولية في مختلف المجالات، ويظهر هذا التفاعل من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010، وأصبحت المحاسبة العامة تتماشى وأحكام وضوابط النظام المحاسبي المالي من خلال المحاسبة المالية (عمامرة، 2019، صفحة 15)، وركز النظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي لما له تأثير في مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: "كيف يتم الإفصاح المحاسبي عن

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟"

1.1. التساؤلات الفرعية: يمكن تجزئة التساؤل الرئيسي للدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟

- كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي؟

2.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع الإفصاح المحاسبي بوصفه أحد الأدوات التي يمكن من خلالها التعبير رسميا عن الأحداث والمعلومات والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية للكيان، وعلى هذا الأساس فإن أهمية الموضوع تظهر من خلال وجهين:

- الوجه الأول: اعتبار البيانات والمعلومات محل الإفصاح تعبر فعليا عن أداء الكيان مما يسمح لمجلس الإدارة بتقييم موضوعي ودقيق للممارسات والسياسيات المتبعة فضلا عنكون عناصر وشروط الإفصاح تمثل الأساس الذي يتم بموجبه اتخاذ القرار لدى الأطراف ذات المصلحة؛

- الوجه الثاني: دراسة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يساعد في العمل على تحسين جودته وتحديد مكامن الضعف في النظام المحاسبي المالي من أجل والحد من آثارها وكذا تحديد نقاط القوة والعمل على تدعيمها وتثمينها.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال المحاور التالية:

• أساسيات حول الإفصاح المحاسبي؛

• متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

• دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

2. أساسيات حول الإفصاح المحاسبي:

1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837، حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المؤسسات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في تلك الفترة اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاح المحاسبي، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والإستهلاكات وتقييم الموجودات ودعم الشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية، وبالعودة إلى عدة مؤلفات نجدها قدمت تعاريف مختلفة للإفصاح منها ما عرفه من حيث شكله بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد" (حمادي، 2012، الصفحات 115-116).

2.2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر متخذ القرار ومستخدم القوائم المالية في تحقيق هدفين أساسيين وهما أن تكون القوائم المالية غير مضللة، وأن تساعد في تدعيم القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وينظر إلى الهدف الأول على أنه يمثل هدف وقائي، بينما ينظر للهدف الثاني على أنه هدف إعلامي، إذ لم يعد مصطلح الإفصاح المحاسبي مقتصرًا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي، فقد تجاوز هذا المصطلح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي حيث يستهدف معالجة القصور في المعلومات التاريخية، كما تجاوز هذا المصطلح أيضًا إرشادات الاتصال المحاسبي، فلم يعد مقتصرًا على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية، ولكنه امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء أكانت كمية أو وصفية، وسواء أكانت فعلية أو تقديرية (بكيحل، 2017، صفحة 116).

3.2. العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدة عوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي يمكن تقسيمها إلى (هزلة وضيف الله، 2020، الصفحات 602-

603):

- عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها مثل ملائمة المعلومات للقرارات التي سيتم اتخاذها من قبل المستفيدين منها ودرجة الوثوقية فيها، بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة.
- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: هناك من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين صافي الربح... إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح.
- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتمامًا خاصًا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصحة عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.
- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة بكل دولة، ففي الدول التي تتبع المدخل القانوني تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي مصدر مهم للوائح المحاسبية وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية تلعب دورًا هامًا في تحديد درجة الإفصاح ومعاييرها.

- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

3. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

1.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنسبة لقائمة الميزانية:

- تعريف الميزانية: سميت الميزانية بجدول الوضعية المالية لأن المعيار AS1 يرى ذلك أكثر تعبيراً على وظيفتها، ولا يلزم بهذه التسمية، ولا يشترط شكلاً معيناً لها، لكن لا بد من التفرقة بين العناصر الخارجية، العناصر الداخلية، الأصول غير الجارية، الأصول الجارية، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية (بوتين، 2015، صفحة 69).

وتعرف الميزانية على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية النعمة المالية للمؤسسة في تاريخ ما، فهي تبين وضعية المركز المالي للمؤسسة" (حواس، 2017، صفحة 23).

كما يمكن القول أن الميزانية هي جدول يمثي النعمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين عادة في N/12/31، ويلزم الفصل بين عناصر الأصول والخصوم. (Merzouk & Bechkir, 2016, p. 14).

وجاء في (ن.م.م) أن الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول (العناصر) للتالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول (القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، صفحة 23):

❖ في الأصول: الثببتات المعنوية، الثببتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفاً)، خزينة الاموال الايجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

❖ في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، (مع تمييز رأس المال الصادر، والاحتياطات، والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى) الخصوم غير الجارية، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية.

- أهمية الميزانية: تتجلى أهمية الميزانية في تحقيق الأهداف الآتي ذكرها (حفاصة، 2021، صفحة 08):

- تبيان الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق عرض ما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات؛
- تسمح بتحديد نسبة تغطية الأموال الخاصة لجميع الإلتزامات، ما يعكس القدرة الإئتمانية للمؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونها؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، من خلال التعرف على إتجاه نمو المؤسسة من خلال إجمالي أصولها وحقوق ملكيتها؛
- القيام بعملية التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو نسب الهيكل المالي أو نسب التداول.

2.3. الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة الميزانية:

يجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كقوائم منفصلة في صلب قائمة الميزانية، إلا إذا كان العرض حسب درجة السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملاءمة (المؤسسات المالية)، وعند قيام المؤسسة بعمليات بيع السلع أو تقديم خدمات (مؤسسة اقتصادية) خلال دورة التشغيل، فيكون من الأفضل تبويب منفصل للأصول والالتزامات كمتداولة وغير متداولة في صلب قائمة الميزانية (سعيد، 2015، صفحة 216).

ويوجد نوعين من الإفصاح في الميزانية الأولى يتعلق بالأمر العامة والآخر يتعلق بكل نوع من أنواع الحساب المدرج في قائمة المركز المالي، بالنسبة للأمر العامة يجب الإفصاح عنها وتتضمن ما يلي: (سعيد، 2015، الصفحات 215-216).

- القيود على ملكية الأصول؛
- الرهونات كتأمين مقابل الالتزامات، يجب الإفصاح على الضمانات التي قدمتها الشركة كضمان الالتزامات المستحقة كقيمة الأصول الثابتة أو المخزون المرهون كضمان للقروض المستحقة على الشركة؛
- الالتزامات التعاقدية: للحصول على أصول ثابتة يجب الإفصاح على هذه الالتزامات ومن أمثلتها حالة تعاقد الشركة مع جهة معينة لتوريد أصول رأس مالية حيث تم توريد جزء من تلك الأصول حتى تاريخ إعداد الميزانية والباقي يتم لاحقاً لتاريخ الميزانية؛
- الالتزامات والأصول المحتملة: مع بيان قيمة كل منها حيث يجب الإفصاح على الأصول المحتملة الممكن الحصول عليها مثلاً في حالة ما كان الحكم لصالح الشركة باسترداد هذا الأصل، كما يجب الإفصاح على الالتزام المحتمل في حالة صدور حكم يترتب عليه التزام الشركة بالتعويض كالتنازل على أصل.

3.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنسبة لجدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ للحصول أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز للنتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة كما بين (ن.م.م) أهم والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج، وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعاً لطبيعة الأعباء والنواتج، غير أنه بإمكان المؤسسات وإضافة إلى جدول حساب للنتيجة حسب الطبيعة إعداد هذا الكشف حسب الوظيفة (عطية، 2011، الصفحات 85-86).

ما تجدر الإشارة إليه هو أنه على عكس جدول حسابات النتائج الوارد في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 والذي جاء في شكل حساب له جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، فإن جدول حساب للنتائج في النظام المحاسبي المالي جاء في شكل قائمة ذات عمود وحيد يظهر للنتائج والأعباء (بالإضافة إلى ثلاثة خانة أخرى واحدة مخصصة للملاحظات والأخرى لمقارنة السنة N والسنة N-1) (حنيفية، صالح، و حسياني، 2013، صفحة 432).

4.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة:

- تعريف جدول تدفقات الخزينة: هذا الجدول يقدم لمستعملي القوائم المالية قاعدة لتقييم قدرة الكيان على توليد تدفقات الخزينة (الأموال) وما يعادلها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات (Tafighuit, 2015, p. 29).

- عرض جدول تدفقات الخزينة: يتم عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين الأولى مباشرة والثانية غير مباشرة، وفيما يلي تفصيل لذلك (حنيفية، صالح، و حسياني، 2013، صفحة 437).

- ❖ الطريقة المباشرة: تنص الطريقة المباشرة على " تقديم العناصر الرئيسية لدخول وخروج القندية (الزبائن، الموردین الضرائب...الخ) قصد إبراز التدفق المالي الصافي ثم تقريب هذا الأخير إلى النتيجة قبل الضريبة للدورة المعنية".
- ❖ الطريقة غير المباشرة: الطريقة غير المباشرة تنص على تعديل النتيجة الصافية للدور، وذلك بالأخذ في الحسبان:
 - آثار المعاملات التي ليس لها تأثير على الخزينة (إهلاك، تغيرات الزبائن، المخزون، وتغيرات الموردین)؛
 - للتغيرات أو التسويات (الضرائب المؤجلة...);
 - للتدفقات المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة للتنازل الزائدة أو للتناقص).

5.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة:

يشكى عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية (طرطار و منصر، 2015، صفحة 204):

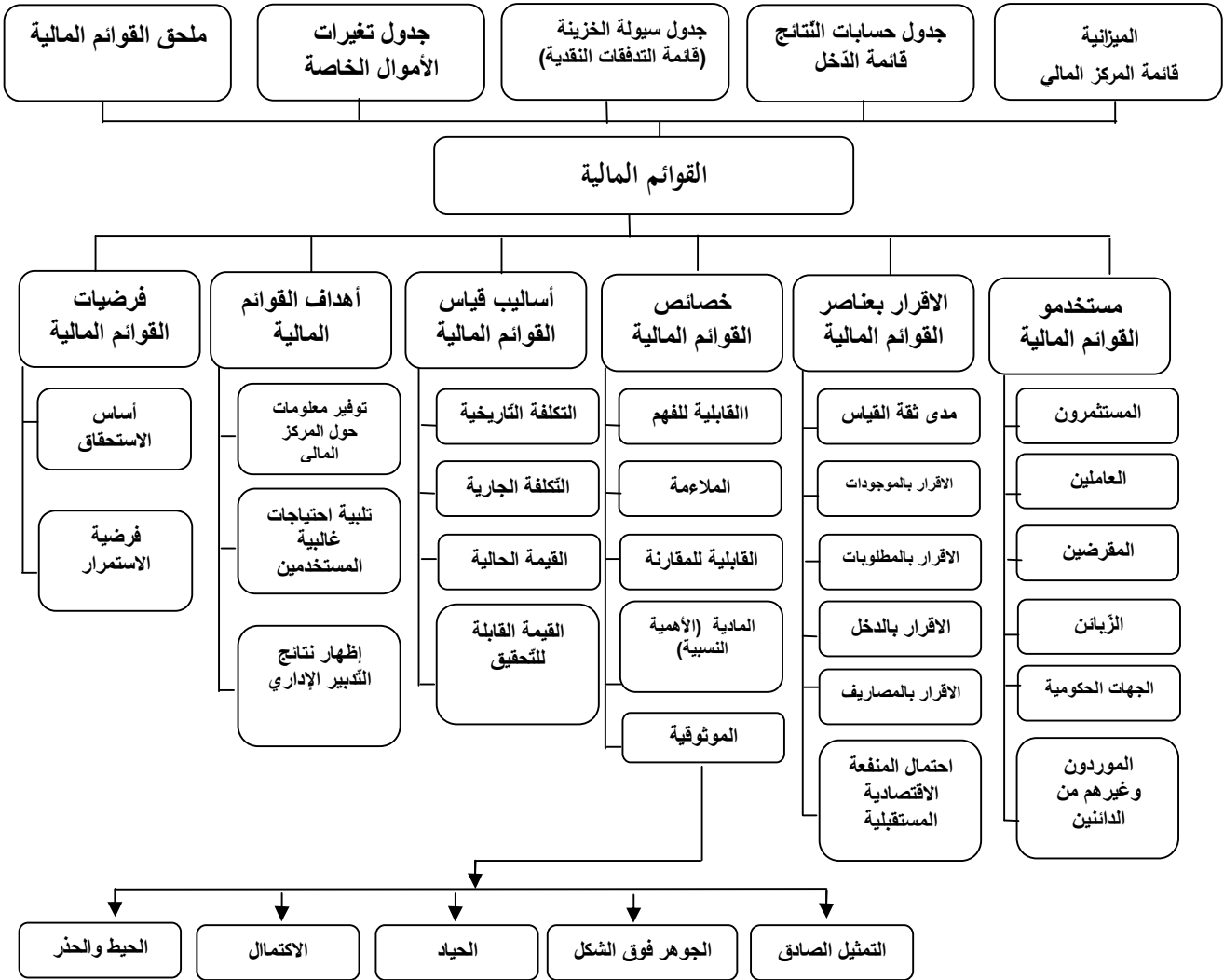
- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛
- اللواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هلمة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التمديدات...);
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

6.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنسبة للملحق الكشوف المالية:

الملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزءاً من الكشوف المالية، وهو يوفر للتغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وجدول حساب للتائج...، ويتم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات، ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية (حنيفية، صالح، و حسياني، 2013، صفحة 445):

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة، وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، جدول حساب للتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء؛
- المعلومات ذات الطابع العام والمتعلقة ببعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على الصورة الصادقة.

جدول 1: عناصر ومكونات القوائم المالية



المصدر: أحمد طرطار، عبد العالي منصر، (2015)، تقنيات المحاسبة العلة وفق للظام المحاسبي المالي الجديد SCF الإطار النظري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، الصفحة 208.

4. دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي:

المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر مصداقية، وموجهة أكثر نحو قياس الأداء، وتهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما أن احترام مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنظام المحاسبي الجديد، لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية والصادقة للمؤسسة، ومفهوم الصورة الصادقة والحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ وقواعد وسياسات محاسبية سليمة، ولا تحتمل الغموض والعيوب، وبالتالي على الإدارة إثباتها بالعناية التامة. وعلى هذا الأساس أكد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي أنه إذا كانت بعض المعايير المحاسبية قد تشوه صورة المؤسسة عند استعمالها ينبغي على المؤسسة عدم تطبيق هذه المعايير، وهذا ما يؤكد مبدأ الصورة الصادقة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي تعتبر خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي (عزالدين ويوسفي، 2020، صفحة 427).

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والذي يعمل بدوره على تبني معايير المحاسبة الدولية وكذا معايير اعداد التقارير المتضمنة معايير تخدم أهداف متطلبات تحقيق عناصر الملائمة والشفافية، عن طريق العمل على تجسيد وتسهيل عملية اظهار البيانات والمعلومات المالية بطريقة كمية أو وصفية (ضمن القوائم المالية محل الإفصاح) في الوقت والمكان المناسبين وبالوتيرة المناسبة مع التركيز على أن تكون هذه البيانات والمعلومات غير قابلة للتأويل وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية سواء الداخليين أو الخارجيين ممن لديهم سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة مما يسمح بتوفير مبررات ومتطلبات اتخاذ القرارات لهذه الأطراف، كما سمحت الدراسة بالوصول إلى كون الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يسمح بتوفير معلومات محاسبية:

- ✓ تسمح بإعطاء قوائم مالية ذات مصداقية قابلة للمقارنة وملائمة لمختلف مستخدميها؛
- ✓ تدعم ثقة أصحاب المصالح بعدالة القوائم المالية وذات كفاءة وتلبي مختلف احتياجاتهم؛
- ✓ خالية من الأخطاء والتحيز؛
- ✓ تعمل على دعم القدرة التنبؤية للتوقعات المستقبلية.

اقتراحات الدراسة:

- حتى يتحقق التأثير الإيجابي للنظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي لابد من التطبيق الجيد لمبادئه؛
- ضرورة إجبار المؤسسات على إطار موحد للإفصاح، وخاصة الإفصاح الإلكتروني عن كل القوائم المالية؛
- الإفصاح الدوري عن القوائم المالية، ونشر قوائم مالية ربع ونصف سنوية؛
- التركيز على أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي وتحديثه مع تغيرات المعايير المحاسبية الدولية.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد طرطار، وعبد العالي منصر، الجزائر: تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار النظري)، جسور للنشر والتوزيع، 2015.
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2008.
3. أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة- (أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة)، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021.
4. أنيس هزلة، ومحمد الهادي ضيف الله، أثر جودة المعلومة المحاسبية على الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(01)، 597-618، 2020.
5. ربيع حنيفية، بوعلام صالح، وعبد الحميد حسياني، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية ISA/IFRS، الجزائر: منشورات كليك، 2013.
6. صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، الجزائر: دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
7. عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات- (أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
8. عبد الرحمان عطية، (المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الجزائر، 2011).
9. عبد القادر بكحل، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر (أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة)، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
10. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الجزائر: الورقة الزرقاء، 2015.
11. محمد نجيب عزالدين، وعاشور يوسف، تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية، مجلة دراسات وأبحاث، 12(4)، 423، 2015.
12. نبيل حمادي، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة)، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
13. ياسمينه عمامرة، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الجزائر: ألفا للوثائق، 2019.

14. Merzouk, N., & Bechkir, A. Comptabilité Général approfondie Selon le SCF. Algerie: Pages Bleues, 2016.

Tafighouit, R. Le système comptable financier. Algerie: Imprime par EURL Aures Emballages, 2015.